

Distr.
GENERAL

S/1998/521
16 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الممثل
الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لإريتريا، المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والبيان المرفق بها الصادر عن وزارة خارجية إريتريا في نفس التاريخ (S/1998/508)، وردا عليهما، أتشرف بأن أحيل بيانا صادرا عن وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، قامت البعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة بتوزيعه في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

مرفق

بيان صحفي صادر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزارة

خارجية جمهورية إثيوبيا

أسمرأ تحاول خداع المجتمع الدولي بشأن
طابع وقف الغارات الجوية

يجب التأكيد بصورة قاطعة أن الأزمة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا والناجمة عن قيام إريتريا بغزو أراضي إثيوبية ذات سيادة لا تزال تتردى يوما بعد يوم، ورغم ما تبثه أسمرأ من معلومات مضللة كان آخرها البيان الصادر عن وزارة خارجيتها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإنه لم يطرأ على الإطلاق أي تغيير للأحسن في هذه المواجهة العسكرية المفروضة على إثيوبيا. بل يمكن للمرء أن يستنتج من السلوك المتبع في أسمرأ ومن محاولات السلطات الإريترية المستمرة الرامية إلى خداع المجتمع الدولي أنها ليست مستعدة بعد للانسحاب من الأراضي الإثيوبية التي احتلتها بالقوة.

وفي البيان المذكور أعلاه الصادر عن وزارة الخارجية الإريترية في ١٥ حزيران/يونيه، تحاول أسمرأ أن تخدع المجتمع الدولي وشعبها من خلال الإيحاء بوجود "اتفاق مع إثيوبيا بشأن وقف جزئي للأعمال القتالية باعتباره خطوة إيجابية أولى نحو إنهاء الحرب".

وإن إثيوبيا كما ينبغي أن يكون واضحا لجميع المتتبعين لهذا التطور المأساوي، لم تتخذ قط أي مبادرة عسكرية من لدنها حتى من قبيل الدفاع عن النفس سواء في البر أو في الجو، واكتفت حتى الآن بالرد على مختلف التحركات العسكرية التي قامت بها السلطات الإريترية برا وجوا. ولم تتخذ إثيوبيا أي مبادرة من لدنها، حتى الآن. أما إن كانت ستفعل ذلك أم لا فيتوقف بالكامل على ما إذا كانت هناك إمكانية لكفالة انسحاب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية بالطرق السلمية على نحو ما اقترحه الميسرون وأيدته جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

وما دام هناك بصيص أمل في إمكانية استعادة السلامة الإقليمية لإثيوبيا بالطرق السلمية، ستواصل إثيوبيا ممارسة ضبط النفس لأن هدفها هو استعادة كرامتها وليس الوسيلة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، رغم أنها تعطي الأولوية للطرق السلمية.

واستنادا لذلك، وافقت إثيوبيا، بناء على توصية من الحكومات الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، على وقف أحادي الطرف للغارات الجوية طالما أن ذلك لا يضعها في حالة تضطر معها إلى الرد بالمثل على الأنشطة التي يقوم بها المعتدون.

وهذا لا يمكن أن يشكل بأي حال من الأحوال "خطوة إيجابية أولى نحو إنهاء الحرب"، حسبما تتمنى السلطات الإريتيرية للمجتمع الدولي أن يقتنع به. إنه إكذوبة وتلفيق يراد به تضليل المجتمع الدولي والشعب الإريتيري ذاته. أما قول إريتريا بأن هناك اتفاقا "مع إثيوبيا بشأن وقف جزئي للأعمال القتالية" فإنه يظهر عجز السلطات الإريتيرية تماما عن التعلم من أخطائها وضرورة متابعة كل خطوة تخطوها وكل كلمة تقولها.

وبناء عليه، تود وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن تؤكد من جديد أنه لم يطرأ أي تحسن على الأزمة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا بل هي تزداد بالفعل سوءا يوما بعد يوم. ولن تقبل إثيوبيا بأقل من تحرير أرضها أولا وقبل كل شيء. ولا يمكن بل لا ينبغي مكافأة المعتدين. إن إريتريا لم تقم بغزو الأراضي الإثيوبية خطأ ولم تقع في الحماة عن غير علم. لقد قامت إريتريا بالغزو لإيجاد حقائق غير قانونية على أرض الواقع، اقتناعا منها أنها تستطيع هذه المرة أيضا أن تفرض أمرا واقعا على بلد محب للسلام. لقد اعتادت السلطات الإريتيرية على غزو البلدان ثم دعوتها إلى إجراء مباحثات. وقد رفضت إثيوبيا الدعوة. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى أن المسألة مسألة كرامة بالنسبة لإثيوبيا وشعبها. ويعزى ثانيا إلى أن المسألة تتعلق بكيفية تأدية إثيوبيا لواجباتها بحماية مبادئ القانون الدولي الناظمة للعلاقات بين الدول. وينبغي إبلاغ السلطات الإريتيرية بأن المكيال قد طفح. ولهذا، فإن التلميح من جانب السلطات الإريتيرية بأن إثيوبيا تتراجع عن التزاماتها تلك هو كذب محض وإهانة لذكاء المجتمع الدولي.

وما برحت إثيوبيا تقول إنها ستعطي السلام فرصة طالما أن هناك بصيص أمل في حل الأزمة بالطرق السلمية. وبناء عليه، أعلنت عن وقف أحادي الطرف للغارات الجوية. ولهذا، من المهم أن ينقل المجتمع الدولي إلى السلطات الإريتيرية رسالة واضحة وهي أن الفرصة الوحيدة المتبقية أمام تجنب حدوث كارثة تكمن في تعاون كلا الطرفين مع الميسرين وقبول الاقتراح المقدم منهم وتنفيذه. هذا ما ناشدت به الجمعية الـ ٣٤ لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية السلطات الإريتيرية. وينبغي إقناع إريتريا بالحاح بالانصياع لصوت أفريقيا هذا المنطلق من أعلى مستوى فيها.

وفي هذا السياق، إذا تشكلت لدى إثيوبيا قناعة في أي وقت بأنه لا سبيل للسلام وأن السلطات الإريتيرية أوصدت جميع الأبواب أمام ترجيح العقل، فإنها ستمارس حقها المشروع في الدفاع عن النفس مستخدمة كل ما لديها من طاقات في البر أو في الجو من أجل تحقيق هدفها النبيل والعاقل.

وبناء على ذلك، تود وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن تبلغ جميع المهتمين بهذه الأزمة المفروضة على إثيوبيا بأن البيان الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ١٥ حزيران/

يؤنيه ١٩٩٨، قائم على الأكاذيب والتلفيق المحض، ويراد به تشويش المجتمع الدولي وإقناع شعبها ذاته بعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.
